الصناعة بعد التعديل الجمركى

التعريفة الجديدة تخدم الصناعة وتنشط السوق

لاشك ان تعديل التعريفة الجمركية من الامور التى تؤثر وترتبط بالصناعة المصرية.. سواء بالنسبة للخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار والمعدات الاستثمارية اللازم للصناعة، وايضا بالنسبة للمنتجات النهائية للسلع المستوردة التى تنافس الانتاج المصرى المقبل، وبالتالى فمن المهم التعرف على رؤية الصناع والمنتجين حول التعريفه الجديدة وانعكاساتها على الصناعة

بحث أثر الرسوم الجديدة على كل قطاع صناعى ومعالجة أى صعوبات فى التطبيق

التعريفة الجمركية متوازنة وتشجع زيادة الاستثمار الصناعى

شفيق بغدادى

محمد فرج عامر

نادر رياض

أكد السيد شفيق بغدادى وكيل اتحاد الصناعات المصرية أن التعريفة الجمركية الجديدة متوازنة بصفة عامة وتخدم مصالح الصناعة ،و سيكون لها أثار إيجابية على تنشيط السوق وزيادة الاستثمار

وقال ان التعريفة الجديدة تضمنت مزايا عديدة تمثل فى الواقع مطالب للصناع منذ فترات طويلة .. مثلا فقد وضعت علاجا لمشكلة التشوهات الجمركية وخفضت فئات التعريفة إلى ٦فقط ،ونرجو بعد ذلك تخفيضها إلى ٣فقط ثم وإلى فئة واحدة فقط إن أمكن ذلك..وهو أمر مطبق فى العديد من دول العالم. ومن أهم نتائجها الإيجابية تصحيح الأثار السلبية لتحرير سعر الصرف خاصة بالنسبة لتكلفة الحصول على الخامات والمستلزمات اللازمة للإنتاج

وأكد أن التعريفة تضمنت أيضا تخفيضا على الخامات ومستلزمات الإنتاج وتخفيضا على المنتجات النهائية المستوردة بحيث راعت بصفة عامة توفير حماية مناسبة وغير مبالغ فيها للصناعة ،وهذا أمر مهم فالحماية المبالغ فيها يكون لها أضرارها حيث يمكن أن تدفع البعض إلى عدم الاهتمام بالتطوير والتحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة

أحمد العطار

زيادة النشاط الاقتصادى والاهتمام بالابتكار والتحديث

ويقول المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية المستثمرين فى مدينة برج العرب الجديدة أنه بلاشك فإن التعريفة الجمركية الجديدة لها ستؤدى إلى حدوث خفض فى أسعار العديد من السلع وستسهم فى زيادة الحركة التجارية بالسوق . كما ستمثل دافعا مهما للمنتجين لتحسين وتطوير منتجاتهم بصفة مستمرة خاصة بعد تراجع الحماية للصناعة بدرجة كبيرة ، وفى النهاية فإن المستهلك سيكون هو المستفيد الأساسى من هذا كله ..حيث سيحصل على سلع بجودة كبيرة وأسعار أقل.. ولكن هناك أمور مهمة يجب

مراعاتها.. فالتخفيضات الجمركية يجب أن يقابلها فى نفس الوقت تخفيض فترة الإفراج عن الواردات خاصة الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار للصناعة ، هذا عنصر أساسى سيسهم فى تحسين المناخ الاقتصادى بصفة عامة وسيؤدى بصفة خاصة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالى تقليل أسعار المنتجات النهائة ويعتبر ذلك أيضا استكمالا لتحقيق فاعلية قرارات خفض الرسوم من خلال التعريفة . أما بالنسبة لبنود التعريفة الجمركية فالغالبية العظمى منها له آثار إيجابية متميزة ، وإن كان هناك بند أو بندان مطلوب إعادة النظر فيهما ، ويشمل ذلك الرسوم الجمركية على العبوات الكرتونية "التتراباك" المستخدمة فى صناعة العصائر والألبان والتى ارتفعت من ١٠٪ إلى ١٢,٥٪ ، أيضا بالنسبة للخامات المستخدمة فى تصنيع سلع غذائية فإنه يتم سداد ضريبة مبيعات عنها ١٠٪، فى حين أنه عند استيراد سلع غذائية بالكامل تكون معفاة من هذه الضريبة ونحن على ثقة من أنه سيتم تدارك هذه الأمور فى فترة قريبة لتكتمل فاعلية الآثار الإيجابية للتعريفة الجديدة .. وقال ان ما حدث خطوة مهمة على طريق الإصلاح الجمركى وتبقى خطوة مهمة اخرى وهو الإصلاح الضريبى

اثار ايجابية على الصناعة .. وعلاج مشكلة التشوهات الجمركية

وأكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية أنه لاشك أن إزالة التشوهات الجمركية من خلال التعريفة الجديدة التى اقرتها الحكومة سيصلح كثيرا من أوجه القصور مما سيخدم الصناعة وفرص التجميع والنشاط التجارى.

وقال أن هذه الخطة لها تكلفة تتحمل الحكومة جانبها الرئيسى بما يقدر بنحو ٣مليارات ، الامر الذى يشكل مبادرة شجاعة ما كان لها أن تتأتى إلا فى ظل وزير المالية الحالى لأن تاريخه السابق كوزير اقتصاد ووزير تجارة خارجية ، وباعتباره وزير مالية حاليا فإنه الأقدر على موازنة علاقة التكلفة بالعائد .. وبالنسبة لتساؤل البعض عن إمكانية إدارة جانب من القطاع الصناعى من خلال إزالة جزء من المزايا الجمركية السابق منحها له ، فيجب فى هذا المجال أن يكون الضمان أن هذه المزايا كانت مقررة لفترة من الوقت ولم يكن متوقع لها أن تستمر إلى الأبد ، ومن جانب آخر فإن القطاع الصناعى عليه أن يواجه تحديا دائما وهو أن يقدم بصفة مستمرة منتجات جديدة قادرة على المنافسة ، وأن يستخدم تكنولوجيات حديثة ، وان يمول عمليات البحوث والتطوير .

وأوضح أنه بالنسبة لحالات الصناعات والمصانع التى لا تتوافر لها مقومات الاستمرارية والقدرة على المنافسة ، فإن عليها تعديل أوضاعها أو تغيير نشاطها أو تتجه لسوق التوزيع والخدمات لأن استمرارها فى نشاطها الحالى المفتقد للمقومات الأساسية يعتبر أمرا مشكوكا فيه، وعلى الجانب الأخر فإن مواجهة المشكلة بوضعها الحالى يكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة قد تتحملها بدون مقابل ، ويؤدى تكلفتها المجتمع بالكامل فى صورة دافعى الضرائب.

أما بالنسبة لتأثير هذه القرارات الجديدة على تخفيض الأسعار .. فإنه بلاشك لها علاقة مباشرة بخفض التكلفة ، ومن المنطقى خفض الأسعار من ٢ إلى ٣٪ على المنتج النهائى فى المتوسط ، إلا أن العامل الرئيسى فى خفض التكلفة كان وسيظل دائما هو المنافسة ، فهى السبب الرئيسى فى التقدم الصناعى وأيضا فى خفض التكلفة.

وقال الدكتور نادر رياض أنه بالنسبة للتساؤل حول أنه عندما ارتفعت قيمة الدولار .. ازدادت الأسعار وعند تراجع الدولار لم تنخفض الأسعار .. فإن السبب فى عدم تخفيض الأسعار بالشكل المرجو فى الفترة السابقة قد يرجع لعدم اطمئنان القطاعين الصناعى والتجارى إلى استقرار سعر الصرف ،ولكن بعد استقرار سعر الصرف بصورة تزيد الثقة فى الاقتصاد المصرى ، فإن الأسعار ستتجه تدريجيا إلى الانخفاض فى حدود ٣٪ تقريبا ، خاصة وأن التخفيضات الجمركية الأخيرة على السيارات لن تمس السيارات الكبيرة حرصا على عدم حدوث حركة إقبال مفاجئ على تمويل استيرادها مما يضع عبئا إضافيا على سوق الصرف بالعملة الأجنبية قد يؤدى إلى زيادة أسعار الدولار.

جريدة الاهرام ٢٠٠٤/٩/١٢